

أثر توكيد المراجع الخارجي على تقارير الأعمال المتكاملة على قرار الإستثمار

• سعاد زغلول عبده

1- مقدمة البحث:

تعتبر التقارير المالية وسيلة لتوصيل المعلومات لأصحاب المصالح. إلا أن هذه التقارير لا توفر معلومات كافية تمكن أصحاب المصالح من تكوين صورة شاملة ومتكاملة عن أداء الشركة وقدرتها على خلق القيمة والحفاظ عليها في الأجل القصير والمتوسط والطويل. وقد دعا ذلك إلى ضرورة وجود نموذج للتقرير يعمل على تكامل المعلومات المالية والبيئية والاجتماعية والحوكومية في تقرير واحد (شرف، 2015).

وقد أشارت بعض الدراسات (Eccles et al, 2011; Orens and Nadine, 2010; Cheng et al, 2014) أن المعلومات غير المالية تمثل أهمية للمستثمرين، لأنها تزيد من مستوى الشفافية وتساعدهم على إتخاذ القرارات، فالتقارير غير المالية يمكن أن توصل معلومات تفيد في توقع الأداء المستقبلي، وأسعار الأسهم، وتقييم أداء الشركة.

وتلعب المراجعة دوراً أساسياً في إضفاء المصداقية على المعلومات التي تفصح عنها الشركة. فقد أكدت بعض الدراسات السابقة (Kolk and Perego, 2010; Rao, 2012; Frost and Bennie, 2010; Liburd et al., 2012; Moroney et al., 2013; Coram et al., 2009) على أن توفير التوكيد المهني، من قبل المراجع الخارجي، على تقارير الأعمال المتكاملة يزيد من جودة الإفصاح غير المالي، ويضفي المصداقية على محتواه، ومن ثم إمكانية الاعتماد عليه مما يضيف قيمة، وبالتالي يكون له تأثير على قرارات أصحاب المصلحة بالشركة.

ومن هنا تظهر أهمية ما يقوم به المراجع الخارجي من دور توكيدي على إفصاح الشركات عن المعلومات غير المالية بجانب المعلومات المالية، وما ينتج عنه

• مدرس مساعد، قسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.

من إصدار تقرير للتوكيد المستقل. ويتوقع أن يساهم هذا الدور إيجاباً في زيادة قدرة المستثمرين على إتخاذ قراراتهم بشكل صحيح.

ومن المتوقع أن تدشين المؤشر المصري لمسئولية الشركات⁽¹⁾، من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر، يؤدي إلى تحفيز الشركات المقيدة بالبورصة المصرية على تبني مدخل تقارير الأعمال المتكاملة، لزيادة قدرتها على المنافسة بين الشركات.

ويمكن القول أن التوجه نحو مدخل تقارير الأعمال المتكاملة، يؤدي إلى وجود طلب من جانب أصحاب المصالح بصفة عامة، وعلى المستثمرين بصفة خاصة، على تقرير التوكيد الذي يصدره المراجع الخارجي بشأن المعلومات غير المالية، عن أداء الشركة البيئي والإجتماعي والحوكمي، وغيرها من المعلومات التي ترتبط بالأداء المالي المستقبلي، والذي يزيد من مصداقية المعلومات وثقة أصحاب المصلحة فيها، وبالتالي يزيد من إمكانية اعتمادهم عليها عند إتخاذ القرارات. ويختلف إمكانية الاعتماد على هذه المعلومات باختلاف بديل الإستنتاج الذي يصدره المراجع الخارجي.

وبالتالي تتمثل مشكلة البحث في كيفية الإجابة نظرياً وتجريبياً على الأسئلة التالية: ماهو المقصود بتقارير الأعمال المتكاملة من منظور مهني؟ ما هو التوكيد المهني على تقارير الأعمال المتكاملة؟ هل يوجد تأثير للمحتوى المعلوماتي لتقرير التوكيد على تقارير الأعمال المتكاملة على قرار الإستثمار؟ وإن وجد ماهو تأثير إختلاف نوع الإستنتاج الذي توصل إليه المراجع الخارجي، والذي أفصح عنه في تقرير التوكيد، على قرار الإستثمار في بيئة الأعمال والممارسة المهنية المصرية

وتتبع أهمية البحث من كونه يلفت انتباه الأكاديميين والممارسين للمهنة وجهات الرقابة وأصحاب المصلحة في الشركات، وكذا القائمين على المهنة في

(1) متاح على الموقع الإلكتروني لمركز المديرين المصري www.eiod.org

مصر، إلى أهمية دراسة وتنظيم العلاقة بين تبني وتفعيل الشركات المقيدة بالبورصة لمدخل تقارير الأعمال المتكاملة وتقرير التوكيد الذي يصدره المراجع الخارجي، المرخص له بمراجعة حسابات هذه الشركات، على هذه التقارير، بالإضافة إلى محاولة الوصول لدليل تجريبي حول أهمية العلاقة بين محتوى تقرير التوكيد على تقرير الأعمال المتكامل وقرارات المستثمرين. ويمثل ذلك مساهمة علمية نظرية وتجريبية تخدم الجانبين الأكاديمي والتطبيقي.

ولقد دفعنا لهذا البحث مساعدة الهيئة العامة للرقابة المالية بمصر في أداء مهامها من خلال توضيح جدوى تقرير التوكيد، الذي يصدره المراجع الخارجي، على تقرير الأعمال المتكامل وأهميته لأصحاب المصالح، خاصة المستثمرين. مما قد يدفع الهيئة العامة للرقابة المالية إلى إلزام الشركات المقيدة بالبورصة بإعداد تقرير الأعمال المتكامل وتوفير توكيد عليه من قبل مراجع خارجي مستقل بالشكل الذي يحقق المنفعة المرجوة منه.

وينتهج البحث منهجاً تجريبياً بهدف إختبار فروضه. ويعتبر المنهج التجريبي هو المنهج الملائم لهذه الدراسة لأنه سيتيح الفرصة للكشف عن العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة.

ووفقاً لذلك يخرج عن نطاق البحث، دور المراجعة الداخلية في هذا الشأن، والخدمات غير التوكيدية ذات الصلة بتقارير الأعمال المتكاملة، والعوامل الأخرى المؤثرة على قرار الإستثمار في الشركات المصرية المسجلة في البورصة، بخلاف التوكيد المهني للمراجع الخارجي على تقرير الأعمال المتكامل، وبدائل الإستنتاج المهني لهذا التوكيد. وستكون قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط إختيار عينتي البحث. وسوف يستكمل البحث على النحو التالي:

- تقارير الأعمال المتكاملة من منظور مهني.
- التوكيد المهني على تقارير الأعمال المتكاملة في ضوء الإصدارات المهنية والفنية والدراسات السابقة.

- تحليل العلاقة بين المنتج المهني لتوكيد المراجع الخارجي على تقارير الأعمال المتكاملة وقرار الإستثمار في الأسهم وإشتقاق فروض البحث.
- منهجية الدراسة التجريبية.
- نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

2- تقارير الأعمال المتكاملة من منظور مهني:

تعتبر تقارير الأعمال المتكاملة أداة إتصال لتوصيل المعلومات المالية وغير المالية للشركة لأصحاب المصالح بالشركة، ولهذه التقارير؛ توصيف من منظور محاسبي، وهناك واقع لهذه التقارير في مصر. ويمكن توضيح ذلك كمايلي:

1/2- توصيف تقارير الأعمال المتكاملة من منظور محاسبي:

تناول كثير من الكتاب (Solstice, 2005;Hoboucha,2010; García et al.,2013; IIRC, 2011; KPMG, 2011; Deloitte , 2011; Eccles, 2012; Eccles and Michael,2010) مفهوم تقارير الأعمال المتكاملة، وبالرغم من ذلك لا يوجد إتفاق على تعريف محدد لهذه التقارير، ويرجع الباحث ذلك لحدائة هذا المفهوم.

فقد عرف (Solstice, 2005) تقرير الأعمال المتكامل بأنه التقرير الذي يغطي البعد المالي وبعد الإستدامة معاً. بينما قدم (Hoboucha,2010) تعريفاً أوسع وأكثر تفصيلاً، حيث يرى أنه التقرير الذي يربط الممارسات البيئية، والاجتماعية، والحوكميه للشركة بأدائها المالي، فهو يربط الماضي بالحاضر والمستقبل.

كما أوضح (García et al.,2013) أن التقرير المتكامل هو تقرير يوفر معلومات عن إستراتيجية الشركة، ممارسات الحوكمة، أداء الشركة الحالي والمتوقع بطريقة تعكس الوضع التجاري والبيئي والاجتماعي للشركة، كمايوضح كيف تدار الشركة وكيف تخلق وتحافظ على القيمة. لذلك ينبغي دمج التقرير السنوي، الذي

يفصح عن المعلومات المالية التقليدية، وتقرير حوكمة الشركات وتقرير الإستدامة في تقرير واحد وهو ما يعرف بالتقرير المتكامل لتوفير فهم شامل عن الإستراتيجية المتبعة بالشركة.

كما إنتفتت بعض الدراسات , (IIRC, 2014; KPMG, 2011; Deloitte , 2011) على أن التقرير المتكامل هو عملية دمج للتفكير الحوكمي والاجتماعي والبيئي في الأعمال الأساسية لتوصيل نتائج الأعمال إلى مدى واسع من أصحاب المصالح. ولذلك فهو يفصح عن الصورة الكلية للشركة بشكل يسمح لكل أصحاب المصلحة بتقييم قدرة الشركة على خلق، والحفاظ على، قيمة خلال الأجل القصير والمتوسط والطويل، بما يمكنهم من اتخاذ قرارات سليمة ذات نظرة مستقبلية تتعلق بالمخاطر والفرص والأهداف الإستراتيجية.

واتفق كل من (Eccles &Michael,2010; Eccles, 2011) على أن التقرير المتكامل هو تقرير لديه القدرة على إحداث تغيير كبير في الطريقة التي تعمل بها الشركات، وتحويل التركيز من الأهداف المالية قصيرة الأجل للأهداف طويلة ومتوسطة الأجل، والذي لايهتم فقط بالمسؤولية الإجتماعية للشركات، ولكن يهتم بإستدامة الشركة.

وفي ذات الإتجاه انتفتت دراستا (Nitin et al,2010; IFAC,2011) على أن التقرير المتكامل يقوم على أساس تجميع التقرير التي تصدرها الشركات بشكل مستقل، وفقاً لهيكل أو إطار واحد، ويوصل المعلومات عن الأداء الكلي للشركة إلى مدى واسع من أصحاب المصالح. ويرى (علي،2012) أن تقرير الأعمال المتكامل يُعد وسيلة لتوصيل معلومات مالية ونوعية (كمية ووصفية) عن الأداء المالي، والإستدامي، والحوكمي، والإستراتيجي للشركة لخدمة أصحاب المصلحة، من خلال تخفيض مخاطر المعلومات، ومن ثم مساعدتهم على إتخاذ القرارات التي تحقق مصالحهم.

يتضح مما سبق إتفاق التعريفات المختلفة على هدف واحد وهو الجمع بين التقرير المالي وتقرير الإستدامة، من أجل توصيل معلومات مالية وغير مالية. وبناءً على ذلك يرى الباحث أن تقرير الأعمال المتكامل هو ذلك التقرير الذي يجمع المعلومات المالية وغير المالية بشكل مترابط، بحيث يوفر نظرة شاملة عن الأداء الكلي للشركة، وذلك في شكل واضح ومتسق وقابل للمقارنة، وله محتوى معلوماتي يمكن أصحاب المصالح من تقييم قدرة الشركة على خلق القيمة، خلال الأجل القصير والمتوسط والطويل.

2/2- واقع تقارير الأعمال المتكاملة في مصر:

فيما يتعلق بواقع تقارير الأعمال المتكاملة في مصر أشار (علي، 2012) إلى وجود بعض الممارسات الجزئية غير المنظمة لتقارير الأعمال المتكاملة في مصر. وتحليل محتوى هذه التقارير، يتضح أنها غير نمطية، ولا تتبع نموذجاً محدداً، وتفصح عن معلومات بعضها مالي وغالبيتها معلومات غير مالية، وتخص صناعات ملوثة وصناعات غير ملوثة.

وقد دعى (أبوزيد، 1994) لتطوير قائمة للأداء الشامل لمنشآت الأعمال في المملكة العربية السعودية. وتقدم هذه القائمة تقريراً عن الأداء الإقتصادي والإجتماعي بصورة شاملة تتناول أهداف التنمية من وجهة نظر المجتمع ككل. كما نادى (راضي، 2012) بأهمية التكامل بين المعلومات المالية وغير المالية، بهدف وضع إطار متكامل يساعد أصحاب المصالح على إتخاذ القرارات. كما أشار (رجب، 2012) إلى أهمية الإفصاح عن إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري، نظراً لتأثير تلك المعلومات إيجاباً على سلوك أصحاب المصالح في التنبؤ بالأرباح وسعر السهم، على أن يتم الإفصاح عن هذه المعلومات ضمن التقرير البيئي أو تقرير التنمية المستدامة. وفي نفس الإتجاه دعى (نمير، 2014) لتطوير دور المراجع الخارجي في بيئة الممارسة المهنية ليشمل مجال التوكيد على إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن إنبعاثاتها.

وقد إتفقت بعض الدراسات (خميس، 2010؛ مصطفى، 2011؛ علي، 2012؛ حماد، 2014) على أنه يوجد تنامي في الإهتمام بالمعلومات غير المالية، خاصةً منذ تسعينات القرن الماضي، سواء على مستوى القوانين والتشريعات ومتطلبات الإدراج في البورصة، أو على مستوى الإهتمام الأكاديمي. فقد تم إصدار قانون البيئة رقم 4 لسنة 1994، لحماية البيئة من التلوث، ويعد هذا القانون بمثابة تأكيد على إهتمام الدولة بالبيئة. بالإضافة إلى قانون رقم 12 لسنة 2003، والذي يؤكد على أهمية أنشطة المسؤولية الإجتماعية من قبل الشركات تجاه العاملين بها.

وقد حثت هذه الدراسات على، ضرورة الإفصاح عن المعلومات غير المالية، مثل معلومات المسؤولية الإجتماعية، والمعلومات البيئية، والحوكومية، وكذلك معلومات التنمية المستدامة والنواحي الإستراتيجية والرؤية المستقبلية للشركة.

وفيما يتعلق بالممارسة العملية، أوضح (شرف، 2015) أنه من خلال تحليل محتوى تقارير بعض الشركات المصرية المقيدة بالبورصة المصرية، إتضح أن بها جزئيات من الإفصاح غير المالي، وأنها غير متسقة وغير مترابطة، ويتم الإفصاح عن المعلومات المالية إما في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السنوية أو كتقارير مسؤولية إجتماعية وبيئية، وتقارير إستدامة تقدم بشكل منفصل عن القوائم المالية، وفي توقيت مختلف عنها.

وقد قام مركز المديرين المصري والذي يتبع الهيئة العامة للرقابة المالية، والمركز المصوّي لمسؤولية الشركات بالتعاون مع البورصة المصرية ومؤسسة ستاندر بورز بإعداد مؤشر للبيئة والحوكمة والمسؤولية الإجتماعية للشركات بمصر، في عام 2010. ويتم إستخدام ذلك المؤشر لتقييم وترتيب الشركات، على أساس ماتفصح عنه من معلومات بيئية وإجتماعية وحوكومية. ويتم تحويل نتائج ترتيب الشركات، طبقاً لممارستها في مجالات البيئة والحوكمة والمسؤولية الإجتماعية إلى مؤشر متحرك من خلال ربط ترتيب تلك الشركات بالقيمة السوقية للسهم ومعدلات التداول.

ونظراً لأهمية الإفصاح غير المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة إقترح (شرف، 2015) مؤشر للإفصاح غير المالي لأغراض الحكم على مقدرة الشركة على خلق القيمة. ويتضمن هذا المؤشر معلومات عن أداء الشركة البيئي والاجتماعي والحوكمي، ومعلومات عن الابتكار والجودة والعلاقات مع العملاء، والعلامة التجارية، وغيرها من المعلومات والتي ترتبط بالأداء المالي المستقبلي والمخاطر والتي تمكن أصحاب المصالح من الحكم على قدرة الشركة على خلق القيمة.

ويرى الباحث مما سبق أنه من المتوقع أن يتنامى الطلب من جانب أصحاب المصالح على تقرير الأعمال المتكامل في بيئة الممارسة المصرية. ولذلك ينبغي إلزام الشركات بتبني مدخل تقارير الأعمال المتكاملة من جانب جهات الإشراف والرقابة، مثل هيئة الرقابة المالية. كما ينبغي أن تتضمن معايير المحاسبة المصرية معياراً يتعلق بالقياس والإفصاح عن الأمور المتعلقة بتقارير الأعمال المتكاملة. كذلك لا بد من وجود معيار للتوكيد المهني على تقارير الأعمال المتكاملة يتعلق بكيفية أداء التوكيد المهني على المعلومات التي تحتويها تلك التقارير.

3- التوصيف المهني لخدمة التوكيد على تقارير الأعمال المتكاملة:

للقوف على التوصيف المهني لخدمة التوكيد على تقارير الأعمال المتكاملة يتطلب الأمر تحديد مفهوم هذه الخدمة، وموقعها في تشكيلة خدمات المراجع الخارجي، وذلك على النحو التالي:

1/3- مفهوم خدمة التوكيد على تقارير الأعمال المتكاملة:

اتفقت العديد من الإصدارات الدولية، ولعل من أهمها؛ المعيار الدولي الخاص بخدمات التوكيد المهني رقم 100 (ISAE,100)، والإطار الدولي لخدمات التوكيد المهني (ISAE,2005)، ومعياري التوكيد الدولي رقم 3000 المعدل (ISAE,3000) بشأن التكليف بأداء خدمات التوكيد المهني بخلاف المراجعة والفحص المحدود، على أن خدمة التوكيد المهني تشير إلى تقييم وقياس

مجال التكاليف مقابل مجموعة من المقاييس والمعايير المحددة وذلك بهدف التعبير عن رأي نهائي بخصوص درجة التوكيد للمستخدمين المهتمين. ومن ثم فإن مفهوم التوكيد المهني بشأن تقرير الأعمال المتكامل يتمثل في الخدمة التي يقوم فيها المراجع الخارجي بعمل إستنتاج بغرض دعم مدى ثقة المستخدمين المستهدفين، بخلاف الطرف المسئول، عن عوائد التقييم أو القياس لمجال التكاليف وفقاً لمعايير قياس معينة.

وقد قامت لجنة(SCAS) والمعروفة بأسم لجنة Elliott بتعريف خدمات التوكيد المهني بأنها "خدمات مهنية مستقلة لتحسين جودة ومحتوى المعلومات لتلبية احتياجات متخذي القرارات". واتفقت معها بعض الدراسات (Reed and Elliott,1997; Elliott and Pallais 1997; Buchman,2011) على أن خدمة التوكيد المهني هي خدمة مهنية مستقلة تهدف إلى تحسين جودة المعلومات لخدمة صناع القرار. ويشمل هذا المفهوم كلا من خدمة المراجعة المالية وخدمات التصديق الأخرى. وتختلف عن خدمات الإستشارات Consulting بأنها تركز أكثر على تحسين جودة المعلومات، وتشمل المعلومات المالية أو غير المالية، وقد تتعلق بأحداث وعمليات ماضيه أو جاريه أو مستقبلية.

وقد قارنت دراسة (Elliott,2002) بين خدمات التوكيد المهني في الماضي والمستقبل، حيث أشارت إلى أن خدمات التوكيد المهني في الماضي كانت تتم بصورة سنوية، وتركز على إبداء رأي في القوائم المالية بهدف استخدامها من جانب المستثمرين، وتركز على إكتشاف الأخطاء، أما خدمات التوكيد المهني في المستقبل فستتم بصورة مستمره بهدف إعطاء توكيد على أي نوع من المعلومات، وليس فقط المالية، وذلك بهدف خدمة صناع القرار، وتركز على إكتشاف الغش Fraud.

ويخلص الباحث مما سبق أن خدمة التوكيد المهني على تقارير الأعمال المتكاملة يمكن أن تُعرف بأنها "عملية منظمة لتجميع وتقييم الأدلة الخاصة بتأكيدات الإدارة بشأن القوائم المالية، الأداء البيئي، الأداء الإجتماعي، الأداء الحوكمي

وانبعاثات الشركة من غازات الاحتباس الحراري، بما يُمكن المراجع الخارجي كرئيس لفريق التوكيد من إبداء رأي فني محايد بشأن مصداقية هذه التأكيدات استناداً لمعايير القياس السارية، وتوصيل توكيده الإيجابي، أو السلبي، للمستخدم المستهدف، أصحاب المصلحة".

2/3- موقع خدمة التوكيد المهني على تقارير الأعمال المتكاملة في تشكيلة خدمات المراجع الخارجي:

اتفقت الإصدارات المهنية الدولية؛ (ISAE, 100; ISAE,3000) على تعريف خدمات التوكيد Assurance Services، على أنها خدمات مهنية مستقلة تهدف إلى تحسين جودة ومحتوى إنتاج المعلومات لخدمة متخذ القرار. وتتكون هذه الخدمات من خمسة عناصر أساسية وهي؛ كونها علاقة ثلاثية الأطراف، مجال خدمة التوكيد المهني، معايير القياس المناسبة، معايير مهنية، الإستنتاج. بينما تم تعريف الخدمات غير التوكيدية Non Assurance Services ، على أنها خدمات مهنية تقدمها منشآت المحاسبة والمراجعة، وهي خدمات ثنائية الأطراف بين المراجع الخارجي والعميل طالب الخدمة مباشرة. ولا يوجد توكيدات يوصلها طرف لطرف آخر، لكي يصدق عليها المراجع الخارجي، كما هو الحال في الخدمات التصديقية. حيث يقدم القائم بالخدمة استنتاجاته في شكل توصيات.

كما اتفقت الإصدارات الأمريكية؛ (SAS,117; SSAE,10) على تعريف الخدمات التصديقية Attestation Services، على أنها خدمات توكيدية يقوم فيها المراجع الخارجي بإصدار إستنتاج كتابي -تقرير مكتوب- بشأن مدى إمكانية اعتماد طرف ثالث على مزاعم أو تأكيدات مكتوبة Assertion من قبل الطرف الأول ودرجة الثقة في هذه المزاعم، وبذلك فهي خدمة ثلاثية الأطراف بين معد التأكيدات المكتوبة (الطرف الأول)، المراجع الخارجي (الطرف الثاني)، ومستقبل هذه التأكيدات (الطرف الثالث). كما تم تعريف الخدمات غير التصديقية Non Attestation Services، على أنها خدمات توكيدية يقوم فيها مقدم الخدمة بالتوكيد على

المعلومات المستخدمة من خلال متخذ القرار، وهي خدمة ثنائية الأطراف بين المراجع الخارجي وطالب الخدمة.

وقد إتفقت بعض الدراسات (Elliott,1997,Elliott and Pallis,1997; Reed and Buchman,2011; Arens et al.,2012) على أن خدمات التوكيد المهني هي الإطار العام والأشمل لخدمات المراجع الخارجي. وأن هناك علاقة بين خدمات التوكيد المهني وخدمات التصديق والخدمات غير التوكيدية.

وقد صنف (Arens,2102) تشكيلة خدمات المراجع الخارجي إلى مايلي (1) **خدمات توكيدية**، والتي تم تصنيفها إلى نوعين من الخدمات وهما **الخدمات التصديقية**، تنقسم إلى أربع فئات رئيسية وهي؛ مراجعة القوائم المالية التاريخية، مراجعة الرقابة الداخلية على عملية إعداد القوائم المالية، الفحص المحدود للقوائم المالية التاريخية، خدمات التصديق الأخرى، والتي يندرج تحتها مجال واسع من الخدمات، مثل خدمة التوكيد على موقع الشركة على الإنترنت (Web.Trust)، والتوكيد على نظام المعلومات (Sys.Trust) الذي ينتج معلومات فورية.

والخدمات غير التصديقية، والتي تمثل مدى واسع من الخدمات المحتملة قد تصل إلى 200 خدمة يمكن أن يؤديها المراجع الخارجي، وهذه الخدمات وردت في تقرير اللجنة الخاصة لخدمات التوكيد ومن هذه الخدمات؛ التحقق من شهادة الأيزو 9000، الإلتزام بالسياسات والإجراءات التجارية. (2) **الخدمات غير التوكيدية**، ومن أمثلتها؛ خدمات المحاسبة وإمساك الدفاتر، الخدمات الضريبية، الخدمات الإستشارية للإدارة.

يتضح مما سبق إتساع نطاق الخدمات التي يمكن أن يقدمها المراجع الخارجي والتي تطورت كما ذكر كلا من (Arens et al., 2012 ; Moroney et al, 2012) من أداء خدمات المراجعة التقليدية إلى أداء خدمات التصديق إلى أداء خدمات التوكيد المهني. كما تم التحول من التوكيد على المعلومات السنوية التاريخية،

مثل القوائم المالية السنوية، إلى التوكيد بشأن مدى إمكانية الاعتماد على عملية إنتاج المعلومات والتوكيد على المعلومات غير المالية.

ويخلص الباحث في ضوء ماسبق أن خدمة التوكيد على تقارير الأعمال المتكاملة يتوافر بها الشروط التالية للإستقرار عليها كخدمة تصديقية توكيدية ثلاثية الأطراف؛ وجود تأكيدات مكتوبة تقدمها الإدارة المسؤولة عن إعداد مجال الخدمة (الطرف الأول)، وجود معايير قياس موضوعية يمكن الإستناد إليها لتقييم مدى دقة تلك التأكيدات، وقيام المراجع الخارجي (الطرف الثاني) بصياغة نتائج مكتوبة في هذا الشأن تمهيداً لتوصيلها إلى المستخدم المستهدف.

لذلك يرى الباحث أن التوكيد على تقارير الأعمال المتكاملة هي خدمة تصديقية توكيدية تنتج توكيداً إيجابياً. وإذا تم إعداد تقارير الأعمال المتكاملة عن فترة أقل من سنة، وليكن ربع سنة، فيلزم أن يقوم المراجع الخارجي بعمل فحص محدود يوفر توكيد سلبياً.

4- تحليل العلاقة بين المنتج المهني لتوكيد المراجع الخارجي على تقارير الأعمال المتكاملة وقرار الإستثمار في الأسهم وإشتقاق فروض البحث :

إذا كان طلب أصحاب المصلحة على تقارير الأعمال المتكاملة مبنياً على منفعة المعلومات، التي توصلها هذه التقارير لهم، فإنهم يترددون في الاعتماد على هذه المعلومات رغم ملاءمتها لقراراتهم، خاصة قرار الإستثمار. والسبب ببساطة أن هذه المعلومات يجب أن تكون موثوقاً فيها، أو بمعنى أصح يمكن الاعتماد عليها Reliable. ولا تتحقق هذه الخاصية إلا إذا تم التوكيد على هذه التقارير من قبل شخص مستقل، لأن التوكيد على التقارير هنا تعني التحقق من صدق تأكيدات الإدارة، كما جاءت بهذه التقارير، من خلال إقامة الدليل الكافي الملائم على هذا الصدق.

وقد إتفقت بعض الدراسات (Coram et al, 2009; Jones and Jill, 2010; IIRC,2014; Liburd et al., 2012; Gürtürk et al., 2014; Dilla

(Cheng et al., 2015; et al., 2014) على أن الهدف الأساسي لخدمة التوكيد المهني هو تحسين جودة المعلومات التي يعتمد عليها متخذ القرار، وذلك من خلال إضفاء الثقة⁽¹⁾ على تلك المعلومات، مما يضيف قيمة لتلك المعلومات، الأمر الذي ينعكس بالضرورة إيجاباً على دالة عائد متخذ القرار، من خلال تخفيض خطر المعلومات، ومن ثم دعم رشد متخذ القرار.

وقد قدمت دراسة (Coram et al., 2009) دليلاً تجريبياً على تأثير التوكيد على الإفصاح الإختياري للمعلومات غير المالية، من قبل المراجع الخارجي، على تقديرات مستخدمي القوائم المالية لأسعار الأسهم. وقد إعتمدت الدراسة على تصميم تجربة 2 * 2، وتوصلت الدراسة أن قيمة خدمات التوكيد المهني، على المعلومات غير المالية الإيجابية، أكبر من قيمة خدمات التوكيد على المعلومات غير المالية السلبية. حيث أوضحت التجربة أن خدمات التوكيد المهني أدت إلى وجود إختلافات جوهرية في تقديرات أسعار الأسهم، عندما تم الإفصاح عن معلومات غير مالية إيجابية. ومن جهة أخرى لم تؤد هذه الخدمات إلى وجود أي إختلافات، عندما تم الإفصاح عن معلومات غير مالية سلبية. وقد إنفقت دراسة (Liburd et al., 2012) مع دراسة (Coram et al., 2009)، حيث توصلت إلى أن توفير توكيد على تقرير المسؤولية الإجتماعية للشركة كان له تأثير جوهري على تعديل المستثمر لتقديره لسعر السهم في حالة واحدة فقط، وهي وجود إفصاح إيجابي عن المسؤولية الإجتماعية للشركة.

(1) تشير الثقة بأنها الإقتناع أو الإعتقاد بنزاهة المعلومات المصحح عنها، وسلامتها، وكفايتها لأغراض إتخاذ القرار (Bolck, 1972). وأضافت دراسة (Baotham and Ussahawanitchakit, 2009) أن مصداقية التوكيد تشير إلى مستوى الثقة في تمشي القوائم المالية مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وإعتماد أصحاب المصالح على القوائم المالية التي خضعت للتوكيد من جانب المراجع الخارجي. وأن إقتناع أصحاب المصالح بإمكانية الإعتقاد بدرجة أعلى على محتوى القوائم المالية يدل على مستوى أعلى من الثقة في المراجع الخارجي الذي تولى عملية التوكيد.

ويعتقد الباحث أنه يمكن تفسير هذه النتيجة بأن المستثمر يكون حذراً عند الإعتماد على المعلومات غير المالية الإيجابية عند إتخاذ القرار، لأنها معلومات تفصح عنها الشركة إختيارياً، وبالتالي قد تفصح عنها الإدارة لتحقيق مصالح ذاتية ولتحسين سمعتها.ومن هنا تأتي أهمية خدمات التوكيد المهني على المعلومات غير المالية الإيجابية التي يوفرها المراجع الخارجي لدعم مصداقية هذه المعلومات.

وقد أضافت دراسة (Cheng et al.,2015) أن التأثير الإيجابي للتوكيد المهني على المعلومات غير المالية (معلومات بيئية، إجتماعية وحوكومية) يزداد عندما تفصح الشركة عن الإرتباط بين هذه المعلومات وإستراتيجية الشركة، وهذا ما يوفره تقرير الأعمال المتكامل. وبالتالي يزداد التأثير الإيجابي لخدمة التوكيد المهني على المعلومات غير المالية، إذا تم الإفصاح عنها في شكل تقرير الأعمال المتكامل.

وعلى الجانب الآخر إختلفت نتائج دراسة (Dilla et al.,2014) مع كل من دراستي (Coram et al.,2009; Liburd et al.,2012) ، حيث توصلت الدراسة أن التوكيد على المعلومات غير المالية، سواء كانت معلومات إيجابية أم سلبية، له تأثير إيجابي على إدراك المستثمر لمصداقية هذه المعلومات، ودرجه إعتماده عليها عند إتخاذ قرار الإستثمار، وحجم الإستثمار بالشركة. وأن التأثير الإيجابي للتوكيد على المعلومات غير المالية على قرارات المستثمر يتوقف على توجه المستثمر نحو الإستدامة. حيث يكون التوكيد على المعلومات البيئية ذا تأثير إيجابي جوهري على قرارات المستثمر الذي لديه إهتمام بالبيئة، ومدى مساهمة الشركة في تحقيق الإستدامة، بينما لا يؤثر التوكيد على المعلومات البيئية على قرار المستثمر الذي ليس لديه إهتمامات بالبيئة.

وقد إنفق البعض (IIRC, 2014; Gürtürk et al., 2014) على ضرورة التوكيد المهني المستقل على تقرير الأعمال المتكامل للتأكيد على دقة وإكتمال

وإمكانية الإعتماد على المعلومات المفصح عنها في هذا التقرير، سواء المعلومات المالية، الإجتماعية، البيئية، والمعلومات المتعلقة بممارسات الحوكمة.

وقد أضافت دراسة (Gurturk et al.,2014) أن رد فعل المستثمر نحو المعلومات غير المالية يكون أقوى إذا تم الإفصاح عنها في تقرير الأعمال المتكامل، مقارنة بالتقارير المنفصلة (التقرير البيئي، الإجتماعي وتقرير الإستدامة). كما توصلت الدراسة أن التوكيد على تقرير الأعمال المتكامل له تأثير جوهري على تقييم المستثمر للمعلومات الواردة في التقرير، ودرجة إعتماده عليها عند إتخاذ قرار الإستثمار. فبعد أن يكتسب المستثمر المعلومات يكون تركيزه على جودة المعلومات، التي سيعتمد عليها عند إتخاذ قرار الإستثمار.

وفي هذا السياق إهتمت بعض الدراسات (Guilamon, 2003; Pinsker and Wheeler, 2009; Tahinakis et al, 2010) بالتحقق من أهمية تقرير المراجع الخارجي في عملية إتخاذ قرارات الإستثمار. حيث أشارت دراسة (Guilamon,2003) إلى أن رأي المراجع الخارجي يعتبر مصدراً مفيداً للمعلومات عند إتخاذ قرار الإستثمار والقرارات المالية عموماً.

كما إهتمت دراسة (Pinsker and Wheeler,2009) بإختبار التأثير المحتمل لتقرير التوكيد الذي يصدره المراجع الخارجي على تقديرات المستثمرين غير المحترفين، الذين لديهم معرفة وخبرة محدودة بأعمال الشركة، لأسعار الأسهم. وقد توصلت الدراسة إلى أن تقدير المشاركين لمتوسط أسعار الأسهم قد إرتفع بشكل جوهري، عند وجود تقرير التوكيد، بينما حدث العكس عند غياب تقرير التوكيد، إلا أن الزيادة في تقديرات أسعار الأسهم كانت أكبر، في حالة وجود توكيد على المعلومات الإيجابية مقارنة بالمعلومات السلبية.

كما أشارت النتائج أن تباين سعر السهم، في ظل الإفصاح عن أخبار سلبية كان منخفضاً بشكل جوهري، عند وجود تقرير التوكيد، مقارنة بغياب تقرير التوكيد. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المستثمرين يعتقدون أن الإفصاح عن الأخبار الجيدة

ربما يكون أكثر تحيزاً من الإفصاح عن الأخبار السيئة، وبالتالي فإن التوكيد على المعلومات الإيجابية يوفر قيمة أكبر مما يوفره التوكيد على المعلومات السلبية، وبالتالي كان له تأثير أكبر على تقديرات المشاركين لأسعار الأسهم.

ومن جهة أخرى إهتمت دراسة (Tahinakis et al.,2010) بإختبار تأثير تقرير المراجع الخارجي على أسعار أسهم الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية بأثينا خلال الفترة من 2005-2007. وخلصت الدراسة إلى أن تقرير المراجع الخارجي ذو محتوى معلوماتي محدود بالنسبة للمستثمرين في عملية إتخاذ قراراتهم. وتم تفسير هذه النتيجة بأن هناك ضعفاً لدى المستثمرين في أثينا لفهم محتوى تقرير المراجع الخارجي وإدراك أهمية وقيمة هذا التقرير. وبذلك اختلفت دراسة (Chenge et al,2015) مع دراسة (Tahinakis et al.,2010) حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أهمية التوكيد المهني على المعلومات غير المالية المفصح عنها ودورها في تحسين جودة المعلومات، حيث خلصت الدراسة إلى زيادة إعتقاد المستثمرين على المعلومات غير المالية التي تم التوكيد عليها من قبل المراجع الخارجي عند إتخاذهم لقرار الإستثمار ورغبة المستثمرين في الإستثمار في الشركات التي تفصح عن المعلومات غير المالية بجانب المعلومات المالية وتم التوكيد عليها من قبل مراجع خارجي مستقل.

وقد أكدت دراستا (Eccles,2012; KPMG,2011) أن هناك طلب متزايد من قبل أصحاب المصالح بصفة عامة، والمستثمرين بصفة خاصة، على الإفصاح الإختياري عن المعلومات غير المالية (معلومات عن المسؤولية البيئية والإجتماعية للشركة)، إلا أنهم بحاجة إلى توفير توكيد مهني على هذه الإفصاحات غير المالية حتى يتم الإعتقاد عليها عند إتخاذ قرار الإستثمار. كما خلصت الدراسة أن تقرير التوكيد الذي يصدره المراجع الخارجي بشأن المعلومات غير المالية كان له تأثير جوهري على تقدير المستثمرين لسعر سهم الشركة.

وإتفقت بعض الدراسات (Simnett and Roger, 2006; Kolk and Perego, 2010) على أن الطلب على خدمات التوكيد المهني يزداد في الدول ذات البيئات القانونية الضعيفة. لأن البيئة القانونية، التي تعمل بها الشركات، تؤثر بشكل جوهري على الطلب الإختياري على خدمات التوكيد المهني على المعلومات غير المالية. وهذا يدل على أن جودة البيئة القانونية تعتبر من محددات الطلب على خدمات التوكيد المهني، حيث يمكن لهذه الخدمات أن تلعب دوراً حوكمياً قوياً في الدول ذات البيئة القانونية الضعيفة، نظراً أن هذه الخدمات تعوض غياب الرقابة القانونية على الإدارة، وتخفف من مخاطر تلاعب الإدارة لتعظيم مصالحها الشخصية على حساب مصلحة أصحاب المصالح.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن المستثمر يحتاج إلى توفير توكيد على كل من المعلومات المالية وغير المالية التي تم الإفصاح عنها إجبارياً أو إختيارياً، سواء تم الإفصاح عنها في صورة تقارير منفصلة (قوائم مالية، تقرير المسؤولية الإجتماعية، تقرير المسؤولية البيئية، تقرير الإستدامة) أو في صورة تقرير مجمع، وهو ما يعرف بتقرير الأعمال المتكامل، وذلك لإضفاء المصداقية على هذه المعلومات، مما يؤدي إلى زيادة إمكانية الإعتماد على هذه المعلومات، وزيادة الثقة في الشركة، وإدارتها مما يؤثر إيجاباً على تقييم المستثمر لأسعار الأسهم. وبالتالي هناك علاقة إيجابية بين تقرير التوكيد، الذي يوفره المراجع الخارجي على تقارير الأعمال المتكاملة، وبين قرار الإستثمار في أسهم الشركة. وبذلك يمكن صياغة فرض الدراسة الأول كمايلي:

H1: يؤثر توكيد المراجع الخارجي على تقارير الأعمال المتكاملة للشركات المقيدة في البورصة المصرية إيجاباً على قرار الإستثمار في أسهم هذه الشركات.

ومن الجدير بالذكر، إن التقارير التي يصدرها المراجع الخارجي تنقسم إلى نوعين أساسيين وهما: التقارير النظيفة غير المعدلة، والتقارير المعدلة، التي قد تتضمن إستنتاجاً متحفظاً أو معاكساً أو يمتنع فيها المراجع الخارجي عن إبداء الرأي.

وفي هذا السياق ركزت بعض الدراسات (Thuneibat et al., 2008; Moradi et al., 2011; Anvarkhatibi et al., 2012; Farzinfar, 2013; Pei and Hamill, 2013) على دراسة العلاقة بين نوع الإستنتاج الذي يصدره المراجع الخارجي ، في تقريره وتقديرات المستثمر لأسعار وعوائد أسهم الشركات التي يرغب في الإستثمار بها، والذي يتخذ على أساسها قرار بالإستثمار، أو عدم الإستثمار في أسهم هذه الشركات.

وفي هذا الشأن إتفقت نتائج دراستي (Thuneibat et al., 2008; Moradi et al., 2011) على أن الإستنتاج المتحفظ للمراجع الخارجي ليس له تأثير جوهري على تقديرات المستثمر لأسعار وعوائد الأسهم. أو بعبارة أخرى لا يوجد محتوى معلوماتي لإستنتاج المراجع الخارجي بالنسبة للمستثمر. وقد اختلفت دراسة (Thuneibat et al., 2008) عن دراسة (Moradi et al., 2011) أنها إختبرت تأثير الإستنتاج المتحفظ للمراجع الخارجي على تقديرات المستثمر لأسعار وعوائد أسهم الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية الأردني. بينما قامت دراسة (Moradi et al., 2011) بإختبار نفس العلاقة، ولكن بالنسبة للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية الإيراني.

ومن جهة أخرى ركزت دراسة (Anvarkhatibi et al., 2012) على التحقق من تأثير نوع رأي المراجع الخارجي على أسعار وعوائد الأسهم، في سوق تداول الأوراق المالية في طهران. وتشير النتائج إلى أن مستخدمي القوائم المالية لا يعطو إهتماماً كافياً لرأي المراجع الخارجي عند إتخاذ قراراتهم. فقد أوضحت النتائج أنه عند مستوى ثقة 95% لا توجد علاقة جوهريّة بين رأي المراجع الخارجي وبين أسعار وعوائد الأسهم. وبالتالي خلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد تأثير جوهري لرأي المراجع الخارجي على أسعار وعوائد الأسهم في سوق الأوراق المالية في طهران، وبالتالي لا يوجد محتوى معلوماتي لرأي المراجع الخارجي في عملية إتخاذ القرار.

وقد اختلفت دراسة (Farzinfar,2013) مع الدراسة السابقة حيث توصلت الدراسة أن هناك علاقة جوهريّة بين إستنتاج المراجع الخارجي وتقديرات المستثمر لعوائد الأسهم، فقد أشارت النتائج إلى أن الإستنتاج غير المتحفظ للمراجع الخارجي له تأثير إيجابي على تقديرات المستثمر لعوائد الأسهم، بدرجة تتراوح من متوسطة إلى منخفضة. بينما الإستنتاج المتحفظ، أو عدم إبداء الرأي من قبل المراجع الخارجي له تأثير سلبي على تقديرات المستثمر لعوائد الأسهم، بدرجة تتراوح من متوسطة إلى مرتفعة. وقد اتفقت دراسة (Pei and Hamill,2013) مع دراسة (Farzinfar,2013) على أن الرأي المتحفظ الذي يصدره المراجع الخارجي في تقريره كان له تأثير عكسي على رغبة المستثمرين في الإستثمار في هذه الشركة، ومن ثم كان له تأثير سلبي على سعر سهم الشركة، خاصة إذا كان سبب التحفظ في الرأي إما لوجود دعاوي قضائية ضد الشركة أو عدم التأكد من قدرة الشركة على الإستمرار.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أنه نظراً لإختلاف نوع الإستنتاج الذي يمكن أن يصدره المراجع الخارجي (غير معدل أو معدل) في تقرير التوكيد على تقرير الأعمال المتكامل، فمن المتوقع أن كل نوع من أنواع إستنتاج المراجع الخارجي يكون له تأثير مختلف على قرار المستثمر. وبذلك يمكن صياغة فرض الدراسة الثاني كمايلي:

H2: يختلف تأثير توكيد المراجع الخارجي على تقارير الأعمال المتكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على قرار الإستثمار في أسهم هذه الشركات باختلاف بديل المنتج المهني للتوكيد.

5- منهجية البحث:

ينتهج البحث منهجاً تجريبياً بهدف إختبار فروضه. ويعتبر المنهج التجريبي هو المنهج الملائم لهذه الدراسة لأنه سيشيح الفرصة للكشف عن العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة. وسوف يعرض الباحث كل من؛ مجتمع وعينة الدراسة، قياس متغيرات الدراسة، أدوات البحث، والتصميم التجريبي وذلك على النحو التالي:

1/5- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المستثمرين المؤسسين والمحللين الماليين في أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وذلك قياساً على (شرف، 2015، Coram et al., 2009). وبالتالي اعتمد البحث على عينة عددها (175) من المستثمرين المؤسسين والمحللين الماليين في أسهم الشركات المقيدة بالبورصة.

2/5- متغيرات الدراسة، وقياسها:

بالرجوع الى فروض البحث، يمكن تحديد المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة والمتغيرات الرقابية، والكيفية التي يمكن بها توصيف وقياس تلك المتغيرات، وذلك على النحو التالي:

1/2/5- المتغير المستقل، هو:

التوكيد المهني على تقرير الأعمال المتكامل: هو عملية منظمة لتجميع وتقييم الأدلة الخاصة بتأكيدات الإدارة بشأن القوائم المالية، الأداء البيئي، الأداء الإجتماعي، الأداء الحوكمي وانبعاثات الشركة من غازات الاحتباس الحراري، بما يُمكن المراجع الخارجي كرئيس لفريق التوكيد من إبداء رأي فني محايد بشأن مصداقية هذه التأكيدات استناداً لمعايير القياس السارية، وتوصيل توكيده الإيجابي، أوالسلي، للمستخدم المستهدف، إدارة الشركة وأصحاب المصلحة. وفي ضوء الإستناد إلى بعض الدراسات (Coram et al., 2009; Kabajeh et al., 2012; Gurturk, and

(Rudiger Hahn, 2014) سيتم قياسه، من خلال وجود أو غياب تقرير التوكيد المرفق بتقرير الأعمال المتكامل.

2/2/5- المتغير التابع، هو:

قرار إستثمار المستثمرين في أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية التي أعدت ونشرت تقرير الأعمال المتكامل مرفق به تقرير توكيد مهني: ويعني استعداد المستثمرين للاستثمار في أسهم الشركة. وسيتم قياسه عن طريق سؤال أفراد عينة الدراسة عما إذا كان إرفاق تقرير التوكيد المهني مع تقرير الأعمال المتكامل للشركة يزيد من مصداقية التقرير، وما إذا كان هذا التقرير وما يتضمنه من بدائل لإستنتاج المراجع الخارجي سيؤثر بشكل جوهري على قرارهم الاستثماري وتوقعهم لسعر سهم الشركة في العام المقبل لتاريخ البيانات المعطاه ، وذلك قياساً لبعض الدراسات (Coram et al., 2009; Gurturk et al., 2014; Tahinakis et al., 2010)

3/2/5- المتغير الرقابي، هو:

نوع المنتج المهني الذي يصدره المراجع الخارجي عند التوكيد على تقرير الأعمال المتكامل للشركات المقيدة بالبورصة المصرية: ويعني المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي. ويتم قياسه عن طريق طبيعة رأى المراجع الخارجي سواء كان الرأى نظيفاً أو متحفظاً أو معاكساً أو الإمتناع عن إبداء الرأى. وذلك قياساً على بعض الدراسات (Anvarkhatibi et al., 2012; Moradi et al., 2011)

3/5- أدوات البحث:

اعتمد البحث على كلٍ من تصميم الحالات الافتراضية وعرضها على الأفراد الذين ستجرى عليهم التجربة، وإستبيان رأي عينة الدراسة في الحالات الافتراضية المقدمة لهم، وإجراء المقابلات كأدوات لجمع البيانات⁽¹⁾، وذلك لإختبار فروض

(1) توجد العديد من أدوات جمع البيانات المستخدمة في البحوث الاجتماعية، مثل قوائم الاستبيان، وإجراء المقابلات، وتحليل المحتوى، والملاحظة، والبحث في ما يقوله ويفعله الأشخاص (مثل تحليل شرائط الفيديو)، ومجموعات التركيز Focus Groups (عبارة عن مناقشة غير رسمية يخطط لها مسبقاً، بحيث يستمد الشخص أفكاره من خلال تفاعله مع الآخرين) (Wilkinson & Birmingham, 2003).

البحث والإجابة على الأسئلة العلمية التي يطرحها على نحو سليم. وذلك قياساً على بعض الدراسات (رميلي، 2015؛ شرف، 2015 Coram et al., 2012; et al., 2009).

4/5- التصميم التجريبي:

تم تقسيم عينة الدراسة (المستثمرين المؤسسين والمحليين الماليين) إلى خمس عينات مستقلة، وإمداد كل عينة بحالة إفتراضية، قياساً على بعض الدراسات (شرف، 2015؛ رميلي، 2015 Coram et al., 2009; Gurturk, and Rudiger 2015; Hahn, 2014)، وذلك على النحو التالي:

- أ- تم إمداد العينة الأولى المكونة من (40) مشارك بحالة إفتراضية لشركة مقيدة بالبورصة المصرية، ولديها إفصاح عن تقرير الأعمال المتكامل، ومرفق معه تقرير توكيد مستقل، من أحد المراجعين الخارجيين المرخص له بمراجعة الشركات المقيدة بالبورصة، برأي نظيف على القوائم المالية فقط.
- ب- تم إمداد العينة الثانية المكونة من (34) مشارك بحالة إفتراضية لشركة مقيدة بالبورصة المصرية، ولديها إفصاح عن تقرير الأعمال المتكامل، ومرفق معه تقرير توكيد مستقل، من أحد المراجعين الخارجيين المرخص له بمراجعة حسابات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، برأي نظيف على تقرير الأعمال المتكامل.
- د- تم إمداد العينة الثالثة المكونة من (32) مشارك بحالة إفتراضية لشركة مقيدة بالبورصة المصرية، ولديها إفصاح عن تقرير الأعمال المتكامل، ومرفق معه تقرير توكيد مستقل، من أحد المراجعين الخارجيين المرخص له بمراجعة حسابات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، برأي متحفظ على تقرير الأعمال المتكامل.
- هـ- تم إمداد العينة الرابعة المكونة من (32) مشارك بحالة إفتراضية لشركة مقيدة بالبورصة المصرية، ولديها إفصاح عن تقرير الأعمال المتكامل، ومرفق معه تقرير توكيد مستقل، من أحد المراجعين الخارجيين المرخص له

بمراجعة حسابات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، برأي معاكس على تقرير الأعمال المتكامل.

و- تم إمداد العينة الخامسة المكونة من (37) مشارك بحالة إفتراضية لشركة مقيدة بالبورصة المصرية، ولديها إفصاح عن تقرير الأعمال المتكامل، ومرفق معه تقرير توكيد مستقل، من أحد المراجعين الخارجيين، المرخص له بمراجعة حسابات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، إمتنع فيه عن إبداء الرأي على تقرير الأعمال المتكامل.

وتم سؤال أفراد كل عينة عن مدى مساهمة تقرير التوكيد المرفق بتقرير الأعمال المتكامل في زيادة إمكانية إعتمادهم على المعلومات الواردة في التقرير عند إتخاذ قرار الإستثمار في الشركة، ومدى رغبتهم في الإستثمار في هذه الشركة مقارنة بالشركات التي لم تقم بنشر تقرير الأعمال المتكامل مرفق به تقرير توكيد المراجع الخارجي، وما إذا كان تقرير التوكيد المهني ذو أهمية بالنسبة لهم عند إتخاذ قرار الإستثمار. كما تم سؤال عينة الدراسة عن سعر الإقفال المتوقع لسهم الشركة في السنة التالية لتاريخ الحالة الافتراضية.

ومن ثم تحتوي التجربة على خمس معالجات تجريبية على النحو التالي:

- المعالجة (1): وجود توكيد مستقل بإستنتاج نظيف من قبل المراجع الخارجي على القوائم المالية فقط.
- المعالجة (2): وجود توكيد مستقل بإستنتاج نظيف من قبل المراجع الخارجي على تقرير الأعمال المتكامل.
- المعالجة (3): وجود توكيد مستقل بإستنتاج متحفظ من قبل المراجع الخارجي على تقرير الأعمال المتكامل.
- المعالجة (4): وجود توكيد مستقل بإستنتاج معاكس من قبل المراجع الخارجي على تقرير الأعمال المتكامل.

- المعالجة (5): وجود توكيد مستقل مع الإمتناع عن إبداء الرأي من قبل المراجع الخارجي على تقرير الأعمال المتكامل.

ولإختبار فروض البحث: تم إجراء عدة مقارنات لبيان أثر التوكيد على تقرير الأعمال المتكامل على قرار الإستثمار على النحو التالي:

- **المقارنة الأولى (2 x 1):** تتم هذه المقارنة بين المعالجة (1)، والمعالجة (2). وتهدف هذه المقارنة إلى قياس أثر التوكيد على تقرير الأعمال المتكامل من قبل المراجع الخارجي على قرار الإستثمار في أسهم الشركة، ومن ثم إختبار فرض الدراسة الأول.
- **المقارنة الثانية (2 x 3) x (4 x 5):** تتم هذه المقارنة بين المعالجة (2)، والمعالجة (3)، والمعالجة (4)، والمعالجة (5). وتهدف هذه المقارنة إلى قياس أثر إختلاف نوع الإستنتاج الذي يصدره المراجع الخارجي، في تقرير التوكيد الخاص بتقرير الأعمال المتكامل، على قرار الإستثمار في أسهم الشركة، ومن ثم إختبار فرض الدراسة الثاني.

5/5- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

استخدم الباحث مجموعة من الإختبارات الإحصائية اللامعلمية Non Parametric tests ببرنامج (SPSS) الإصدار التاسع عشر لإجراء التحليل الإحصائي اللازم للمشاهدات التي تم تجميعها للتوصل إلى نتائج إحصائية تؤيد قبول أو رفض فروض البحث. وتشتمل هذه الأساليب على:

أ- إختبار مان ويتي Mann-Whitney اللامعلمي للعينات المستقلة لإجراء المقارنة الثنائية بين عينتين مستقلتين، وهما العينة الأولى (التي حصلت على تقرير أعمال متكامل مرفق معه تقرير توكيد على القوائم المالية فقط) والعينة الثانية (التي حصلت على تقرير أعمال متكامل مرفق معه تقرير توكيد على تقرير الأعمال المتكامل)، لإختبار الفرض الأول. وذلك بهدف قياس أثر توكيد المراجع

الخارجي على تقرير الأعمال المتكامل على قرار الإستثمار، وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في إجابات العينتين عن أسئلة الحالة الافتراضية. وبذلك يمكن صياغة الفرض الإحصائي على النحو التالي:

فرض العدم: $H_0: M_1 = M_2$: أي لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين وسطي العينة الأولى، والعينة الثانية كعينتين مستقلتين بشأن مدى تأثير تقرير التوكيد على تقرير الأعمال المتكامل على قرار الإستثمار. وتشير M_1 إلى وسيط المشاهدة للعينة الأولى المستقلة، بينما تشير M_2 إلى وسيط المشاهدة للعينة الثانية المستقلة.

الفرض البديل: $H_1: M_1 \neq M_2$: أي توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين وسطي العينة الأولى والعينة الثانية كعينتين مستقلتين بشأن مدى تأثير تقرير التوكيد على تقرير الأعمال المتكامل على قرار الإستثمار. ويتم رفض فرض العدم الإحصائي، وبالتالي قبول الفرض البديل، إذا كانت قيمة P أقل من 5%، وذلك عند مستوى ثقة 95%، بمعنى وجود اختلاف معنوية بين وسطي العينتين المستقلتين.

ب- إختبار كروسكال والاس Kruskal-Wallis بغرض إجراء مقارنات بين أربعة عينات وهم؛ العينة الثانية (التي حصلت على تقرير أعمال متكامل مرفق معه تقرير توكيد برأي نظيف على تقرير الأعمال المتكامل)، والعينة الثالثة (التي حصلت على تقرير أعمال متكامل مرفق معه تقرير توكيد برأي متحفظ على تقرير الأعمال المتكامل)، والعينة الرابعة (التي حصلت على تقرير أعمال متكامل مرفق معه تقرير توكيد برأي معاكس على تقرير الأعمال المتكامل)، والعينة الخامسة (التي حصلت على تقرير أعمال متكامل مرفق معه تقرير توكيد إمتنع فيه المراجع الخارجي عن إبداء رأيه على تقرير الأعمال المتكامل). وذلك لإختبار الفرض الثاني، بهدف قياس أثر إختلاف نوع الرأي الذي يصدره المراجع

الخارجي على تقرير الأعمال المتكامل على قرار الإستثمار، من خلال تحديد ما إذا كانت هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين إجابات العينات الأربعة أم لا. وبالتالي يمكن صياغة الفرض الإحصائي على النحو التالي:

فرض العدم: $H_0: M_1 = M_2 = M_3 = M_4$: أي لا توجد إختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وسيطات العينات الأربعة كعينات مستقلة، بشأن تأثير نوع الرأي الذي يصدره المراجع الخارجي على تقرير الأعمال المتكامل على قرار الإستثمار، وتشير M_1 إلى وسيط العينة الثانية، M_2 إلى وسيط العينة الثالثة، M_3 إلى وسيط العينة الرابعة، M_4 إلى وسيط العينة الخامسة.

الفرض البديل: $H_1: M_1, M_2, M_3, M_4$: أحدهما يختلف على الأقل أي توجد إختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وسيطات العينات الأربعة كعينات مستقلة، بشأن تأثير نوع الرأي الذي يصدره المراجع الخارجي على تقرير الأعمال المتكامل على قرار الإستثمار.

ووفقاً لهذا الإختبار إذا كانت قيمة **P-Valu** أقل من 5% فيعني ذلك رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، بمعنى وجود إختلافات معنوية بين وسيطات العينات الأربعة المستقلة، بشأن تأثير نوع الرأي الذي يصدره المراجع الخارجي على تقرير الأعمال المتكامل على قرار الإستثمار. أما إذا كانت قيمة **P-Valu** أكبر من 5% فيعني ذلك قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل، بمعنى عدم وجود إختلافات معنوية بين وسيطات العينات الأربعة المستقلة، بشأن تأثير نوع الرأي الذي يصدره المراجع الخارجي على تقرير الأعمال المتكامل على قرار الإستثمار.

6/5- نتائج إختبار فروض البحث:

1/6/5- نتيجة إختبار الفرض الأول:

إستهدف الفرض الأول إختبار أثر توفير توكيد مهني من قبل المراجع الخارجي على تقرير الأعمال المتكامل على قرار الإستثمار. وتم إختبار هذا الفرض من خلال إجراء مقارنة بين إجابات العينة الأولى(التي حصلت على تقرير أعمال متكامل مرفق معه تقرير توكيد على القوائم المالية فقط) وبين إجابات العينة الثانية(التي حصلت على تقرير أعمال متكامل مرفق معه تقرير توكيد على تقرير الأعمال المتكامل). ويمكن توضيح نتائج التحليل الإحصائي للفرض الأول في الجدول التالي:

نتائج التحليل الإحصائي لأثر توفير توكيد مهني من قبل المراجع الخارجي على تقرير الأعمال المتكامل على قرار الإستثمار

قيمة p-Valu وفقاً لإختبار مان ويتني	الأسئلة التي تم طرحها على عينة الدراسة
0.419	هل يوفر لك تقرير توكيد المراجع الخارجي المرفق بتقرير الأعمال المتكامل إمكانية الإعتماد على المعلومات التي يتضمنها تقرير الأعمال المتكامل عند اتخاذ قرار الإستثمار؟
0.287	هل سيكون لك رغبة في الإستثمار في أسهم هذه الشركة بالمقارنة بالشركات المنافسة التي لم تنشر تقرير الأعمال المتكامل مرفق به تقرير توكيد المراجع الخارجي؟
0.002	هل يعتبر تقرير التوكيد المهني المرفق ذو أهمية بالنسبة لك عند إتخاذ قرار الإستثمار؟
0.672	4- هل يمكنك تحديد سعر الإقفال المتوقع لسهم الشركة؟

وبالرجوع إلى نتائج التحليل الإحصائي، ووفقاً لإختبار مان ويتني، يتضح أن قيمة P-Value أكبر من 5% لكل أسئلة الحالة الافتراضية، فيما عدا السؤال الثالث الذي ركز على سؤال المشاركين عن ما إذا كان تقرير التوكيد المهني على تقرير الأعمال المتكامل ذو أهمية عند إتخاذ قرار الإستثمار في الشركة، حيث كانت قيمة P-Value أقل من 5% . ويعني هذا قبول فرض العدم بدرجة كبيرة، ومن ثم قبول الفرض البديل جزئياً، أي قبول الفرض الأول جزئياً.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Tahinakis et al.,2010) التي خلصت إلى أن تقرير المراجع الخارجي ذو محتوى معلوماتي محدود بالنسبة للمستثمرين في عملية إتخاذ قراراتهم. وتم تفسير هذه النتيجة بأن هناك ضعفاً لدى المستثمرين في أئينا لفهم محتوى تقرير المراجع الخارجي وإدراك أهمية وقيمة هذا التقرير. بينما إختلفت مع بعض الدراسات (Coram et al, 2009; Jones and Jill, 2010; Liburd et al., 2012; Gürtürk et al., 2014; Dilla et al., 2014; Cheng et al., 2015) التي خلصت إلى وجود تأثير إيجابي لتقرير التوكيد الذي يصدره المراجع الخارجي بشأن المعلومات المالية وغير المالية على تخفيض خطر المعلومات، ومن ثم دعم رشد متخذ القرار، كما أن له تأثير جوهري على تقدير المستثمرين لأسعار أسهم الشركة.

ويفسر الباحث هذه النتيجة أنه بالرغم من أهمية تقرير التوكيد على تقرير الأعمال المتكامل بالنسبة للمستثمرين عند إتخاذ قرار الإستثمار، إلا أن هناك فجوة معرفة في بيئة الممارسة المصرية. يرجع إلى ضعف المعرفة والثقافة لدى بعض المستثمرين بأهمية المعلومات غير المالية، ومن ثم أهمية التوكيد عليها من قبل المراجع الخارجي. كما أن بعض المستثمرين ليس لديهم الرؤية الكاملة والفهم الكافي بتأثير الإفصاح غير المالي على أداء الشركة في المستقبل، كما أنهم يهتمون بتحقيق الربح، بغض النظر عن مسئولية الشركة تجاه المجتمع. ومن ثم مجرد توفير تقرير

توكيد على القوائم المالية فقط يكفي للثقة في معلومات هذه الشركة وبالتالي الإستثمار فيها، وعدم الإهتمام بتوفير توكيد على المعلومات غير المالية.

بالإضافة إلى أن عدم وجود قوانين تلزم الشركات المصرية بإصدار تقرير الأعمال المتكامل وتوفير توكيد مهني عليه، وعدم وجود إطار يحكم إنتاج المعلومات غير المالية في مصر، وعدم وجود معايير مهنية مصرية تحكم التوكيد على المعلومات غير المالية، يقلل من إهتمام المستثمر بأخذ تقرير التوكيد في إعتبره عند إتخاذ قرار الإستثمار.

2/6/5- نتيجة إختبار الفرض الثاني:

استهدف فرض الدراسة الثاني، إختبار تأثير إختلاف نوع الإستنتاج الذي يصدره المراجع الخارجي على طبيعة العلاقة بين توكيد المراجع الخارجي على تقرير الأعمال المتكامل وقرار الإستثمار. ولإختبار هذا الفرض تم إجراء مقارنة بين العينة الثانية (التي حصلت على تقرير أعمال متكامل مرفق معه تقرير توكيد برأي نظيف)، والعينة الثالثة (التي حصلت على تقرير أعمال متكامل مرفق معه تقرير توكيد برأي متحفظ)، والعينة الرابعة (التي حصلت على تقرير أعمال متكامل مرفق معه تقرير توكيد برأي معاكس)، والعينة الخامسة (التي حصلت على تقرير أعمال متكامل مرفق معه تقرير توكيد إمتنع فيه المراجع الخارجي من إبداء الرأي). ويمكن توضيح نتائج التحليل الإحصائي للفرض الثاني في الجدول التالي:

نتائج التحليل الإحصائي لأثر إختلاف نوع الإستنتاج الذي يصدره المراجع الخارجي على طبيعة العلاقة بين توكيد المراجع الخارجي على تقرير الأعمال المتكامل وقرار الإستثمار

قيمة p-Valu وفقاً لإختبار كروسكال والاس	الأسئلة التي تم طرحها على عينة الدراسة
0.000	هل يوفر لك تقرير توكيد المراجع الخارجي المرفق بتقرير الأعمال المتكامل إمكانية الإعتماد على المعلومات التي التي يتضمنها تقرير الأعمال المتكامل عند اتخاذ قرار الإستثمار ؟
0.002	هل سيكون لك رغبة في الإستثمار في أسهم هذه الشركة بالمقارنة بالشركات المنافسة التي لم تنشر تقرير الأعمال المتكامل مرفق به تقرير توكيد المراجع الخارجي؟
0.000	هل يعتبر تقرير التوكيد المهني المرفق ذو أهمية بالنسبة لك عند إتخاذ قرار الإستثمار؟
0.000	هل يمكنك تحديد سعر الإقفال المتوقع لسهم الشركة؟

وبالرجوع إلى نتائج التحليل الإحصائي، ووفقاً لإختبار كروسكال والاس، يتضح أن قيمة P-Value أقل من 5% لكل أسئلة الحالة الإفتراضية. وهذا يعني رفض فرض العدم، ومن ثم قبول الفرض البديل، أي قبول فرض الدراسة الثاني.

وتتفق هذه النتيجة مع بعض الدراسات (Pei and Hamill,2013; Farzinfar,2013) التي خلصت إلى أن هناك علاقة جوهرية بين نوع إستنتاج المراجع الخارجي وتقديرات المستثمر لسعر السهم. بينما اختلفت هذه النتيجة مع بعض الدراسات (Thuneibat et al.,2008; Moradi et al. ,2011; Anvarkhatibi et al. ,2012) والتي خلصت إلى أنه لا يوجد جوهرية لنوع

الإستنتاج الذي يصدره المراجع الخارجي في تقريره على تقديرا المستثمر لأسعار وعوائد الأسهم، أو بمعنى آخر لا يوجد معلوماتي لنوع الإستنتاج الذي يصدره المراجع الخارجي بالنسبة للمستثمر.

ويرى الباحث أن المشاركين إهتموا بالتركيز على نوع رأي المراجع الخارجي، وأدركوا أن التقرير بالرأى النظيف له أثر إيجابي على مصداقية تقرير الأعمال المتكامل، ومن ثم كان له تأثير إيجابي على تقديرهم لسعر سهم الشركة. بينما الرأي المعدل له أثر عكسي إلى حد ما على مصداقية تقرير الأعمال المتكامل، ومن ثم كان له تأثير عكسي على تقديرهم لسعر السهم الشركة.

6- نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

إستهدف البحث دراسة وإختبار أثر المنتج المهني لتوكيد المراجع الخارجي على تقارير الأعمال المتكاملة على بعض قرارات المستثمرين في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف اشتمل البحث على دراسة نظرية، بالإضافة إلى دراسة تجريبية. ويمكن بلورة نتائج البحث بشقيه النظري والتجريبي على النحو التالي:

خلص البحث إلى توصيف تقرير الأعمال المتكامل بأنه ذلك التقرير الذي يجمع المعلومات المالية وغير المالية بشكل مترابط، بحيث يوفر نظرة شاملة عن الأداء الكلي للشركة، وذلك في شكل واضح ومتسق وقابل للمقارنة، وله محتوى معلوماتي يمكن أصحاب المصالح من تقييم قدرة الشركة على خلق القيمة، خلال الأجل القصير والمتوسط والطويل. ومن المتوقع أن يتنامى الطلب من جانب أصحاب المصالح على تقرير الأعمال المتكامل في بيئة الممارسة المصرية، بإعتباره وسيلة فعالة توفر معلومات تمكن أصحاب المصالح من تكوين رؤية متكاملة عن الأداء الكلي للشركة.

كما خلص البحث إلى تعريف خدمة التوكيد المهني على تقارير الأعمال المتكاملة بأنها عملية منظمة لتجميع وتقييم الأدلة الخاصة بتأكيدات الإدارة بشأن القوائم المالية، الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، الأداء الحوكمي وانبعاثات الشركة من غازات الاحتباس الحراري، بما يُمكن المراجع الخارجي كرئيس لفريق التوكيد من إبداء رأي فني محايد بشأن مصداقية هذه التأكيدات استناداً لمعايير القياس السارية، وتوصيل توكيده الإيجابي، أو السلبي، للمستخدم المستهدف، إدارة الشركة وأصحاب المصلحة.

وفي هذا السياق خلص البحث إلى توصيف خدمة التوكيد على تقارير الأعمال المتكاملة بأنها خدمة تصديقية توكيدية تنتج توكيداً إيجابياً. وإذا تم إعداد تقارير الأعمال المتكاملة عن فترة أقل من سنة، وليكن ربع سنة، فيلزم أن يقوم المراجع الخارجي بعمل فحص محدود يوفر توكيد سلبياً.

ومن جهة أخرى خلصت الدراسة النظرية إلى أن المستثمر يحتاج إلى توفير توكيد على كل من المعلومات المالية وغير المالية التي تم الإفصاح عنها إجبارياً أو إختيارياً، وذلك لزيادة إمكانية الاعتماد على هذه المعلومات، وزيادة الثقة في الشركة، وإدارتها مما يؤثر إيجاباً على تقييم المستثمر لأسعار الأسهم. كما خلصت إلى أن نوع الإستنتاج الذي يمكن أن يصدره المراجع الخارجي (غير معدل أو معدل) في تقرير التوكيد على تقرير الأعمال المتكامل، يكون له تأثير مختلف على قرار المستثمر.

بينما خلصت الدراسة التجريبية إلى عدم وجود تأثير جوهري لتقرير التوكيد الذي يصدره المراجع الخارجي على تقرير الأعمال المتكامل على تقدير المستثمر

لسعر سهم الشركة. وقد يرجع ذلك إلى ضعف المعرفة والثقافة لدى بعض المستثمرين بأهمية المعلومات غير المالية، ومن ثم أهمية التوكيد عليها من قبل المراجع الخارجي. بالإضافة إلى أن عدم وجود قوانين تلزم الشركات المصرية بإصدار تقرير الأعمال المتكامل وتوفير توكيد مهني عليه، وعدم وجود إطار يحكم إنتاج المعلومات غير المالية في مصر، وعدم وجود معايير مهنية مصرية تحكم التوكيد على المعلومات غير المالية، يقلل من إهتمام المستثمر بأخذ تقرير التوكيد في إعتباره عند إتخاذ قرار الإستثمار.

كما خلصت الدراسة التجريبية إلى أن إختلاف نوع الإستنتاج الذي يتضمنه تقرير التوكيد كان له تأثير جوهري في تقدير المستثمر لسعر السهم. فقد أدرك المشاركون أن التقرير بإستنتاج نظيف له أثر إيجابي على مصداقية تقرير الأعمال المتكامل، ومن ثم كان له تأثير إيجابي على تقديرهم لسعر سهم الشركة. بينما الإستنتاج المعدل له أثر عكسي إلى حد ما على مصداقية تقرير الأعمال المتكامل، ومن ثم كان له تأثير عكسي على تقديرهم لسعر السهم الشركة.

وفي ضوء أهداف البحث ومشكلته وحدوده، وما إنتهى إليه من نتائج، يوصي الباحث بأن تلزم الهيئة العامة للرقابة المالية الشركات المقيدة بالبورصة بزيادة الإفصاح عن المعلومات غير المالية. وتحفيز الشركات على إعداد التقرير المتكامل بصفة إختيارية، وذلك لفترة إنتقالية، ثم تطوير قواعد القيدلديها بإلزامها لجميع الشركات المقيدة بالبورصة بضرورة إعداد التقرير المتكامل على أن يكون مرفق معه تقرير توكيد مستقل.

كما يوصي الباحث بعمل ندوات تثقيفيه للمتعاملين بالبورصة المصرية والمستثمرين وإدارات الشركات لزيادة الوعي لديهم بأهمية المنتج المهني لخدمة التوكيد

على تقرير الأعمال المتكامل في إضفاء المصداقية على محتوى تقرير الأعمال المتكامل.

ومن جهة أخرى يوصي الباحث مكاتب المحاسبة والمراجعة المصرية، خاصة من يرغب منها في ممارسة هذه الخدمة بتشجيع المحاسبين لديها للإلتحاق ببرنامج الماجستير المهني في المحاسبة والمشاركة في المؤتمرات العلمية لأقسام المحاسبة في الجامعات المصرية للتعرف على خدمة التوكيد على تقرير الأعمال المتكامل، بإعتبارها خدمة جديدة يمكن أن يقدمها المراجع الخارجي، وتطوير مهاراتهم وقدراتهم المهنية لأداء.

كما يوصي الباحث بضرورة إهتمام أقسام المحاسبة في الجامعات المصرية، بتدريس البعدين المحاسبي والمهني لتقارير الأعمال المتكاملة، لتوفير كوادر بشرية قادرة على إعداد تقارير الأعمال المتكاملة والتوكيد عليها.

ويعتقد الباحث في أهمية البحث مستقبلاً في بعض المجالات ذات الصلة، أهمها:

- ✓ أثر إستيفاء المراجع الخارجي لمتطلبات التوكيد المهني بشأن تقرير الأعمال المتكامل على جودة التوكيد- دراسة تجريبية.
- ✓ أثر توكيد المراجع الخارجي على تقرير الأعمال المتكامل على قرارات منح الإئتمان- دراسة تجريبية.
- ✓ أثر أداء المراجع الخارجي لخدمة التوكيد على تقرير الأعمال المتكامل على تضييق فجوة التوقعات في مصر.
- ✓ أثر توكيد المراجع الخارجي على تقرير الأعمال المتكامل على قرار الإستثمار في السندات - دراسة تجريبية.

قائمة المراجع

أولاً المراجع العربية:

- أبو زيد، كمال خليفة، 1994، "قائمة الأداء الشامل لمنشآت الأعمال في المملكة العربية السعودية (نموذج مقترح)"، *المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة*، جامعة عين شمس، العدد الأول، ص: 1-86.
- الهيئة العامة للرقابة المالية، 2011 "أهمية واستخدامات مؤشر S&P/EGX ESG". متاح على الموقع: www.egx.com.eg.
- حماد، مصطفى أحمد محمد، 2014، "إطار محاسبي مقترح لتقييم تأثير المسؤولية الإجتماعية على الأداء المالي وإنعكاساتها على قيمة المنشأة، دراسة تطبيقية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ص: 239-308.
- خميس، عمرو محمد، 2010، "أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح البيئي الإختياري مع دراسة تطبيقية على بعض الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- راضي، محمد سامي، 1991، "أثر الإفصاح عن الأداء الإجتماعي للوحدات الإقتصادية على قرارات منح القروض- دراسة ميدانية"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد السادس والثلاثون، العدد الأول، ص: 30-94.
- رجب، نشوى شاکر، 2012، " تحليل الإفصاح المحاسبي عن إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري وإختبار أثره على سلوك أصحاب المصالح في إتخاذ بعض القرارات: دراسة تجريبية"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الأول، ص: 91-136.

- رميلي، سناء محمد رزق، 2015 ، " محددات الإفصاح عن المخاطر في صناعة التأمين وإختبار أثر محتواه المعلوماتي على قرار الاستثمار في الاسهم - دراسة ميدانية وتجريبية"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة دمنهور.
- عزام، عبد المرضي حامد، يحيى سعد زغلول، 2006، الإستدلال الإحصائي: مدخل إلى إتخاذ القرار والتنبؤ، قسم الإحصاء والرياضة والتأمين، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- علي، عبد الوهاب نصر، 2012، "مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة"، مؤتمر الإتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي بين النظرية والتطبيق، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- شرف، إبراهيم أحمد إبراهيم، 2015، "أثر الإفصاح غير المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة على تقييم أصحاب المصالح لمقدرة الشركة على خلق القيمة- دراسة ميدانية وتجريبية"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة دمنهور.
- مصطفى، عايدة محمد، 2011، "أثر إفصاح الشركات عن التزامها بالتشريعات البيئية والإجتماعية على الإستثمار في أسهمها، مع دراسة تطبيقية على شركات مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- نمير، أمينة رمضان، 2014، "أثر إستيفاء مراقب الحسابات لمتطلبات التوكيد المهني بشأن الإفصاح عن غازات الإحتباس الحراري على جودة التوكيد ومصداقية المعلومات المفصح عنها- دراسة تجريبية"، رسالة دكتوراة غير منشورة بكلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

- وزارة الاستثمار ، 2008، معايير المراجعة المصريه: المعيار المصري لمهام التوكيد رقم 3000 "مهام التوكيد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات ماليه تاريخيه"، **available at www.cma.gov.eg**

ثانياً المراجع الأجنبية:

- American Institute of Certified Public Accountant (AICPA), 1997, Special Committee on Assurance Services SCAS,(Elliott Report) . **Available at:**
<http://www.aicpa.org/assurance/index.htm>
- ----- (AICPA), 2010," Compliance Audits", Statement on Auditing Standards No. 117, AU Section 801. **Available at: <https://www.aicpa.org>**
- ----- (AICPA), 2001, "Attestation Standards" Statements on Standards for Attestation Engagements SSAE No.10 AT Sec. 101, **Available on AICPA Online at <https://www.aicpa.org>**
- Anvarkhatibi, Saeid, , Mohammadreza Safashur and Jamal Mohammadi, 2012, "The Effect of Auditors Opinions on Shares Prices and Returns in Tehran Stock Exchange", **Research Journal of Management Sciences**, Vol. 1, No. 1, PP 23-27.
- Arens, Alvin A., Randal J. Elder, and Mark S. Beasley, 2012, "**Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach**", 14/E: Prentice Hall.
- Auditing and Assurance Standards Board (AASB), 2010, " Framework for Assurance Engagments" **available at www.auasb.gov.au**.
- Cheng, Mandy M, Wendy J Green, and John C Ko, 2015, " The Impact of Strategic Relevance and Assurance of

- Sustainability Indicators on Investors' Decisions", **Auditing: A Journal of practice and Theory**, Vol.34.No.1,pp.131-162.
- Coram et al, 2009, "The Value of Assurance on Voluntary Nonfinancial Disclosure: An Experimental Evaluation", **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, Vol. 28, No.1,pp.137-151.
 - Dilla, William N., Diane J. Janvrin, Jon D. Perkins, 2014, " Assurance on Environmental Performance and Investor Judgments: The Impact of Environmental Attitudes", **available at [http:// www.ssrn.com](http://www.ssrn.com)**.
 - Deloitte., 2011, "the future Direction-Integrated Reporting? ", working paper, **available at [http:// www.ssrn.com](http://www.ssrn.com)**.
 - Eccles, Robert G.; Michael P. Krzus and L. A. Watson, 2012,"Integrated reporting requires integrated assurance", In Oringel, J. ed. *Effective Auditing for Corporates: Key Developments in Practice and Procedures*, Bloomsbury Information Limited. **Available at <http://papers.ssrn.com>**.
 - Eccles, Robert G.; Michael P. Krzus,2010,One report:Integreted Reporting for ASustainable Strategy", *Finance Executive*, **Available at: www.Proquest.com**.
 - Elliott, Robert K. 2002, "twenty first century assurance", **Journal of practice and theory**, vol.21, pp.139-148.
 - ----- and Don m. Pallais, 1997,"Are you ready for new assurance services?", **Journal of accountancy** available at: <http://www.google.com>.
 - Farzinfar, Ali Akbar, 2013, "Investigating the relationship between auditor's opinion and stock return in the companies listed at Tehran stock exchange market", **Management Science Letters**, Volume 3 Issue 1 pp. 81-90.
 - Frost ; Bennie, 2010, "Sustainability reporting assurance: market trends and information content", CPA Australia, **available at www.cpaaustralia.com**.
 - García, Laura Sierra, Ana Zorio-Grima and María A. García-Benau, 2013,"Stakeholder Engagement, Corporate Social

- Responsibility and Integrated Reporting: An Exploratory Study", Available at [wiley onlineLibrary.com](http://wileyonlineLibrary.com).
- Guillamon G., 2003, "The usefulness of the audit report in investment and financing decisions", **Managerial Auditing Journal**, Vol. 18, Iss: 6/7, pp.549 – 559.
 - Gurturk, Anil, and Rudiger Hahn, 2014, "**Integrated Reporting and Assurance of Sustainability Information – an Experimental Study on Professional Investors’ Processing of ESG Information**", American Accounting Association Annual Meeting and Conference on Teaching and Learning in Accounting.
 - Hoboucha, Farha, 2010, "Some Thoughts On Integrated Reporting And Its Possibilities", in "The Landscape of Integrated Reporting: Reflections and Next Steps", **available at [http:// www.hbs.edu](http://www.hbs.edu)**.
 - International Auditing and Assurance Standard Board (IAASB), 2001, "Assurance Engagements. ISAE 100". **Available Online at: <http://www.ifac.org>**
 - -----(IAASB),2013", Assurance Engagement Other Than Audits or Reviews of Historical Information ISAE 3000 December (Revised 2013)", **Available Online at: <http://www.ifac.org/>**.
 - -----(IAASB),2005, "International Framework for Assurance Engagement", **Available Online at: <http://www.ifac.org/>**.
 - International federation of Accounting (IFAC),2011," Investor Demand for Environmental Social and Governance Disclosures Executive Summary", **available at :www.ifac.org**.
 - International Integrated Reporting Council (IIRC), 2014, "Assurance on Integrated Reporting: an explanation", **available at www.theiirc.org/ assurance**.
 - Jones, Michael John and Jill Frances Solomon, 2010," Social and environmental report assurance: Some interview evidence", **Accounting Forum**, vol 34, pp 20–31.

- Kabajeh, Majed Abdel Majeed, Ayman Mohammad Al Shanti, Abdullah Salah Hardan and Firas Naim Dahmash, 2012, "Informational Content of Auditor's Report and its Impact on Making Decisions from Lenders and Management's View in the Jordanian Industrial Public Firms", **International Journal of Humanities and Social Science** Vol. 2 No.14.
- KMPG., 2010, " Integrated reporting - closing the loop of strategy" **available at [http:// www.kpmg.com](http://www.kpmg.com)**.
- Kolk and Perego, 2010, "Determinants of the Adoption of Sustainability Assurance Statements: An International Investigation", **Business Strategy and the Environment**, Vol.19,pp.182-198.
- Lasalle, Randall, E. and Asakan Anandarajan, 1997,"Bank Loan Officers, Reactions to Audit Reports Issued to Entities with Litigation and Going Concern Uncertainties", **Accounting Horizons**, Vol. 11, No.2, pp.33-40.
- Liburd, Helen Brown, Jeffrey Cohen, and Valentina L. Zamora, 2012,"The Effects of Corporate Social Responsibility Investment, Assurance, and Perceived Fairness on Investors'Judgments", **available at <http://ssrn.com/abstract=198583>**.
- Moradi, Mehdi, Mahdi Salehi, Mehrollah Rigi, and Mohsen Moeinizade, 2011," The effect of qualified audit report on share prices and returns: Evidence of Iran", **African Journal of Business Management**, Vol.5,No.8, pp. 3354-3360.
- Moroney et al, 2013,"Evidence of Assurance Enhancing the Quality of Voluntary Environmental Disclosures: An Empirical Analysis", **available at <http://ssrn.com/abstract=1340227>**.
- Pei, Donglin and Philip A. Hamill, 2013," Do modified audit opinions for Shanghai listed firms convey heterogeneous information?" **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, vol. 22, pp. 1-11. <http://www.sciencedirect.com>

- Pinsker, Robert and Patrick Wheeler, 2009," The Effects of Expanded Independent Assurance on the Use of Firm-Initiated Disclosures by Investors with Limited Business Knowledge", **Journal of Information systems**, Vol. 23, No. 1, Pp. 25–49.
- Rao, Sunita, 2012,"Corporate Sustainability Reporting: Investigation of Assurance Process, Assurance Characteristics and Assurance Frameworks Used" **available at www.proquest.com**.
- Reed, Ronald O., and Thomas Buchman., 2011, " Assurance Services: the Expansion of the CPAs' Traditional Services in Local CPA Firms", **The Journal of Applied Business Research**, Vol.17, No, PP. 15-27.
- Simnett etal, 2006,"Assurance on General Purpose Nonfinancial Reports; an International Comparison", **avalibal at [htt://www.google.com](http://www.google.com)**.
- Solstice Sustainability Works INC., 2005, "Integrated Reporting: Issues & Implications for Reporters", **available at www.vancity.com**.
- Tahinakis, Panayiotis, John Mylonakis, Evaggelia Daskalopoulou,2010," An Appraisal of the Impact of Audit Qualifications on Firms' Stock Exchange Price Fluctuations", **Journal Name Enterprise Risk Management**, Vol. 1, No. 1,pp.86-99.
- Thuneibat A., Khamees A. and Fayoumi A., 2008," the effect of qualified auditors' opinions on share prices: evidence from Jordan". **Managerial Auditing Journal**, Volume 23, No 1, pp. 84-101.

